الشرق الأوسط
جريدة العرب الدولية
الثلاثاء ٢٢ ذو القعدة ١٤٢٥ هـ ٤ يناير ٢٠٠٥ العدد ٩٥٣٤

السعودية: وجهة نظر الرياض تجاه الاتفاقية الاقتصادية البحرينية لا تعتبر خلافا ثنائيا أو جماعيا

مجلس الوزراء: الفئة الضالة كشفت مقاصدها الحقيقية

الرياض: «الشرق الأوسط»
أكد مجلس الوزراء السعودي أن وجهة نظر المملكة تجاه الاتفاقية الاقتصادية التي وقعتها البحرين لا تعتبر بالنسبة للسعودية من قبيل الخلاف الثنائي ولا حتى الجماعي. وأشار المجلس خلال الجلسة التي عقدت أمس في الرياض ورأسها الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي, الى أن ذلك يأتي من حرص المملكة على جدية ومصداقية قرارات مجلس التعاون لدول الخليج العربية وما يتعلق بوحدته الاقتصادية ومسيرة التكامل الاقتصادي بين دوله، خاصة قيام السوق المشتركة والاتحاد النقدي اللذين أقر المجلس الأعلى لدول المجلس جدول تطبيقهما.

وتطرق المجلس إلى الأحداث الإرهابية التي شهدتها الرياض نهاية الأسبوع الماضي، مستنكرا تلك الأعمال الإجرامية التي قامت بها الأيدي الآثمة للفئة الضالة ومشيرا إلى أن تلك الأحداث كشفت القناع عن المقاصد الحقيقية لهذه الفئة الرامية إلى زعزعة أمن الوطن والمواطنين واستهداف مؤسساته بعد أن كفرت المجتمع المسلم، مثمنا بسالة القوات المسلحة وبصفة خاصة رجال الأمن الأوفياء «الذين حققوا في وقت وجيز إنجازا أمنيا قبل أن تجف دماء الجرحى». كما نوه بالمشاعر الوطنية التي عبر عنها المواطنون واستنكارهم لهذه الأعمال الإجرامية وأنها «لن تنال من وحدة واستقرار وأمن الوطن بل زادت التماسك والترابط بين القيادة والشعب». واطلع مجلس الوزراء على نتائج الزيارة الأخيرة للأمير عبد الله للمنطقة الشرقية وافتتاحه ووضعه حجر الأساس لجملة من المشروعات الصناعية والتعليمية والصحية في المنطقة والتقائه بالمواطنين والاستماع إلى احتياجاتهم وما عبروا عنه من مشاعر وطنية صادقة وما أكدوه من محاربة كل ما يمس وحدة وأمن واستقرار الوطن. وبين الدكتور فؤاد الفارسي وزير الثقافة والإعلام لوكالة الأنباء السعودية بعد انتهاء الجلسة أن ولي العهد أطلع المجلس على فحوى المباحثات والمشاورات والرسائل والاتصالات التي جرت خلال الأيام الماضية مع عدد من الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة، حول تطورات الأوضاع في المنطقة والعالم خاصة ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من مواصلة الاعتداءات والاعتقالات من قبل السلطات الإسرائيلية، وكذلك ما يجري على الساحة العراقية وتداعيات الأوضاع في دول جنوب آسيا إثر الزلزال والفيضانات التي تعرضت لها وما أسفرت عنه من تزايد في عدد الوفيات والمشردين، مجددا في هذا الصدد تعازي المملكة وصادق مواساتها لذوي المتوفين داعيا المجتمع الدولي إلى الإسراع في تقديم المساعدات للتخفيف عن المنكوبين ومساعدة الدول المتضررة لتجاوز الآثار المدمرة لهذه الكارثة ومؤكدا أن إسهام المملكة في الجهود الدولية للتخفيف عن المنكوبين يأتي انطلاقا من وقوفها الإنساني دائما مع الدول الشقيقة والصديقة لا سيما في أوقات المحن والأزمات والكوارث.

وفي شأن محلي أقر المجلس وبناء على ما رفعه وزير الداخلية بشأن وضع الحافلات السعودية التي تقوم بنقل الركاب حاليا إلى خارج المملكة والعكس، عددا من الإجراءات تتعلق بتحسين وتطوير آليات الأداء في منافذ جمارك المملكة. وتضمن القرار إلزام جميع المؤسسات والشركات السعودية التي تزاول نشاط النقل الدولي بالحافلات بأن يكون جميع السائقين الذين يعملون لديها على كفالتها وأن تكون لديهم إقامات نظامية على أن

تصحح تلك المؤسسات والشركات أوضاعها خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر، والعمل ـ حسب الإمكانات المتاحة ـ على فتح مكاتب لوزارة النقل في منافذ المملكة الرئيسية للتأكد من سلامة المركبة وتوافر وسائل السلامة فيها وتحديد قيمة المخالفات ونوعها. كما قرر مجلس الوزراء الموافقة على طلب وزير الحج بتعديل الفقرة (الثالثة) من قرار مجلس الوزراء رقم٢٥١ وتاريخ ١٤٢٢/٩/١١هـ بما يقضي بتكليف مؤسسات الطوافة وشركات نقل الحجاج بتأمين مرشد مع كل سائق ليدله على الطرق في مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة والطرق بين مكة المكرمة والمدينة المنورة.

ووافق المجلس على تعيين كل من ناصر بن حمد الحنايا على وظيفة «مستشار للأحوال المدنية» بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الداخلية، وعبد الرحمن بن محمد الزيد على وظيفة «مستشار إداري» بذات المرتبة بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وصالح بن بشير الشراري على وظيفة «نائب المدير العام للشؤون التنفيذية» بالمرتبة ١٤ بمصلحة الجمارك.